مرسوم بقانون اتحادي رقم (43) لسنة 2022 بإنشاء الوكالة الاتحادية للتعليم المبكر

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

نحن محمد بن زايد آل نهيان

- بعد الاطلاع على الدستور،
 - وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
 - وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2008 في شأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية، وتعديلاته،
 - وعلى القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2011 بإعادة تنظيم ديوان المحاسبة،
 - وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (15) لسنة 2016 بإنشاء مؤسسة الإمارات للتعليم المدرسي،
 - وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 في شأن المالية العامة،
 - وبناءً على ما عرضه وزير الدولة للتعليم المبكر، وموافقة مجلس الوزراء،
- أصدرنا المرسوم بقانون الآتي:

المادة (1)

التعريفات

في تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون يُقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها، ما لم يقض سياق النص بغير ذلك:

الدولة : الإمارات العربية المتحدة.

الوزارة : وزارة التربية والتعليم.

الوكالة : الوكالة الاتحادية للتعليم المبكر.

الرئيس : رئيس الوكالة.

المدير العام : مدير عام الوكالة.

الجهات التعليمية : الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية المعنية بشؤون التعليم المبكر، كل في حدود اختصاصها.

الجهات المعنية : الجهات الحكومية المختصة بالتعليم المبكر من النواحي الاجتماعية أو الثقافية أو التنظيمية أو الصحية أو الأمنية، والجهات المخولة بإصدار الترخيص التجاري لمزاولة أنشطة التعليم المبكر، كل في حدود اختصاصه.

التعليم المبكر : كل ما يتعلق بتعليم ورعاية الأطفال بما يشمل الأنشطة والبرامج والمناهج والخدمات التعليمية وغيرها، بكافة أبعادها الثقافية والصحية والاجتماعية والنفسية والتربوية من تاريخ ميلادهم وحتى بلوغهم سن (10) عشر سنوات ميلادية.

مؤسسة التعليم : كل منشأة مرخصة من الوزارة أو الوكالة أو الجهة التعليمية وفق التشريعات النافذة في هذا الشأن تُقدم خدمات التعليم المبكر، وتشمل دور الحضانه ورياض الأطفال والمدارس حتى الصف الرابع، وغيرها من أشكال التنظيم المؤسسي المعني بالتعليم المبكر.

المادة (2)

إنشاء الوكالة

تُنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون وكالة اتحادية تُسمى "الوكالة الاتحادية للتعليم المبكر"، تتبع مجلس الوزراء، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، والأهلية القانونية اللازمة لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات القانونية التي تكفل تنفيذ اختصاصاتها.

المادة (3)

المقر

يكون المقر الرئيسي للوكالة في عاصمة الاتحاد، ويجوز بقرار من الرئيس إنشاء فروع أو مكاتب لها داخل الدولة.

المادة (4)

أهداف الوكالة

تهدف الوكالة إلى تعزيز جودة التعليم المبكر من خلال تحقيق ما يأتي:-

1. تنظيم وتنمية شؤون التعليم المبكر، وإتاحته في الدولة.
2. الإشراف على تطوير بيئة التعليم في مرحلة التعليم المبكر، بما يضمن تطوير الجوانب النفسية والاجتماعية والعقلية والبدنية واللغوية والثقافية والإبداعية لدى الطفل.
3. إرساء بيئة آمنة ومستقرة تعزز النمو المتكامل للطفل، والارتقاء في السلم التعليمي للطفل في المراحل التعليمية اللاحقة لسن العاشرة.

المادة (5)

اختصاصات الوكالة

تتولى الوكالة في سبيل تحقيق أهدافها، تنفيذ الاختصاصات الآتية:-

1. اقتراح وإعداد السياسات والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بالتعليم المبكر في الدولة، بما في ذلك التعليم المبكر للأطفال من ذوي الإعاقة "أصحاب الهمم" وذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، وذلك بالتنسيق مع الوزارة والجهات التعليمية والمعنية، والعمل على تنفيذها بعد اعتمادها من مجلس الوزراء.
2. إعداد وتأليف وتطوير الكتب الدراسية للمناهج التعليمي الوطني ومصادر التعليم الخاصة به لمرحلة التعليم المبكر، بما يتوافق مع الإطار العام للمناهج التعليمي الوطني، وذلك بالتنسيق مع الوزارة والجهات التعليمية.
3. اعتماد المناهج التعليمية لمرحلة التعليم المبكر، لمؤسسات التعليم العام الخاصة المرخصة، وفقاً للتشريعات والأنظمة الصادرة في هذا الشأن.
4. وضع ضوابط ومعايير واشتراطات ترخيص مؤسسات التعليم الخاصة لمرحلة التعليم المبكر بالتنسيق مع الوزارة والجهات التعليمية، بما فيها المتطلبات التعليمية والإدارية والصحية والبيئية وضوابط واشتراطات الأمن والسلامة للأبنية ووسائل النقل والمواد المستخدمة في صنع الأدوات والأثاث والألعاب والأجهزة الخاصة بخدمات رعاية وتعليم الأطفال في هذه المؤسسات، وإصدار التراخيص في هذا الشأن وفق التشريعات النافذة.

5. وضع ضوابط ومعايير موحدة لترخيص الكوادر العاملة في مؤسسات التعليم المبكر، من ضمنها ضوابط المؤهلات الدراسية والشهادات المهنية والبرامج التدريبية اللازمة بالتنسيق مع الجهات التعليمية، ورفعها إلى الوزارة والجهات المعنية.
6. الرقابة على امتثال مؤسسات التعليم العام لمرحلة التعليم المبكر وفق الإطار الوطني المعتمد للامتنال، وذلك بالتنسيق مع الوزارة أو الجهات التعليمية.
7. إعداد وتنفيذ معايير وبرامج لتأهيل وتطوير الكوادر العاملة في مؤسسات التعليم المبكر، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة.
8. إعداد وتنفيذ برامج لنشر الوعي حول التعليم المبكر، والتي تستهدف القائمين على رعاية الأطفال وأولياء الأمور والكوادر العاملة في مؤسسات التعليم المبكر.
9. عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل المتعلقة بمجال عمل الوكالة، بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة.
10. إنشاء وإدارة قاعدة شاملة للبيانات والمعلومات المتعلقة باختصاصات الوكالة بالتنسيق مع الوزارة والجهات التعليمية، وتحقيق التكامل في تبادل البيانات والمعلومات.
11. إجراء الدراسات والبحوث التخصصية في المجالات ذات الصلة باختصاصات الوكالة، بما في ذلك رصد وتحليل الظواهر والمخاطر والتوجهات الإقليمية والدولية.
12. اقتراح الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية أو التوقيع عليها، واقتراح مذكرات التفاهم واتفاقيات الشراكة مع الدول والمنظمات والهيئات الخليجية والإقليمية والدولية المتعلقة باختصاصات الوكالة أو الانضمام إليها، وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي والجهات المعنية.
13. تمثيل الدولة في المنظمات والمعارض والمؤتمرات الإقليمية والدولية في المجالات التي تختص بها الوكالة، وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي والجهات المعنية.
14. أي اختصاصات أخرى تخول إليها بمقتضى القوانين أو اللوائح والقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء.

المادة (6)

رئيس الوكالة

يكون للوكالة رئيس يصدر بتعيينه وتحديد درجته مرسوم اتحادي، ويُعد السلطة العليا في الوكالة، وله في سبيل ذلك ممارسة الاختصاصات والصلاحيات الآتية:-

1. اقتراح السياسات والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بالاختصاصات المناطة بالوكالة وبالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة، ورفعها لمجلس الوزراء للاعتماد.
2. اعتماد السياسة العامة للوكالة، والخطة الاستراتيجية والبرامج والمشاريع اللازمة وفقاً للإجراءات المتبعة في هذا الشأن.
3. اعتماد الأنظمة واللوائح وخطط العمل اللازمة لحسن سير العمل في الوكالة.
4. إقرار الهيكل التنظيمي للوكالة، ورفعها إلى مجلس الوزراء لاعتماده.
5. إقرار مشروع الميزانية السنوية للوكالة وحسابها الختامي، ورفعها إلى وزارة المالية لتضمينهما ضمن قانوني الميزانية والحساب الختامي الموحد.
6. اقتراح التوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بأنشطة واختصاصات الوكالة أو الانضمام إليها، وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي وغيرها من الجهات المعنية.
7. تعيين مدقق حسابات خارجي أو أكثر، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وتحديد أتعابه.
8. تشكيل اللجان وفرق العمل الدائمة أو المؤقتة لتمكين الوكالة من القيام باختصاصاتها، وتحديد مهام تلك اللجان وفرق العمل ونظام عملها.
9. قبول الهبات والإعانات والمنح بما يتفق مع اختصاصات الوكالة، ووفقاً للتشريعات النافذة في هذا الشأن.
10. أي اختصاصات أو صلاحيات أخرى تُخول له بمقتضى القوانين أو اللوائح أو قرارات مجلس الوزراء. وللرئيس تفويض بعض اختصاصاته أو صلاحياته إلى من يراه مناسباً من كبار موظفي الوكالة، على أن يكون التفويض خطياً ومحددًا.

المادة (7)

مدير عام الوكالة

يكون للوكالة مدير عام يصدر بتعيينه وتحديد درجته مرسوم اتحادي بناءً على توصية الرئيس، ويكون مسؤولاً أمام الرئيس عن تنفيذ سياسات واستراتيجيات وتشريعات وأنظمة الوكالة وحسن تسيير شؤونها الفنية والإدارية والمالية، وله بوجه خاص ما يأتي:-

1. اقتراح سياسات واستراتيجيات الوكالة وبرامجها، والإشراف على تنفيذها بعد اعتمادها.
 2. اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات المتعلقة بالوحدات التنظيمية التابعة له، وعرضها على الرئيس لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
 3. اقتراح الأنظمة واللوائح وخطط العمل اللازمة لحسن سير العمل في الوكالة، وعرضها على الرئيس للاعتماد.
 4. متابعة تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع والأنشطة التي تشرف عليها الوكالة أو تقوم بإدارتها أو تنفيذها.
 5. الإشراف على إعداد مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامي للوكالة، وعرضهما على الرئيس لإقرارهما، ومتابعة تنفيذ الميزانية ضمن الاعتمادات المقررة لها.
 6. الإشراف على الوحدات التنظيمية التابعة له وتمكينها ومتابعة إنجازاتها ونتائج أداؤها، واقتراح ما يلزم من أنظمة وإجراءات للإسهام في تحسين الأداء وتطويره.
 7. اعتماد خطط وبرامج التأهيل والتدريب للجهاز الإداري في الوكالة.
 8. تمثيل الوكالة في علاقتها بالغير وأمام القضاء.
 9. رفع التقارير الدورية المتعلقة بسير العمل في الوكالة والإنجازات والأداء المحقق وعرضها على الرئيس.
 10. تعيين الموظفين والمستشارين وإنهاء خدماتهم وفق التشريعات السارية.
 11. إبرام العقود والاتفاقيات اللازمة لتحقيق أهداف واختصاصات الوكالة وفق التشريعات السارية.
 12. أي مهام واختصاصات وصلاحيات أخرى تُخول إليه بمقتضى القوانين أو اللوائح أو يكلف بها من الرئيس.
- للمدير العام تفويض بعض اختصاصاته أو صلاحياته إلى أي من يراه مناسباً من كبار موظفي الوكالة، على أن يكون التفويض خطياً ومحددًا.

المادة (8)

الجهاز الإداري

يكون للوكالة جهاز إداري يُعاون الرئيس والمدير العام في ممارسة الاختصاصات المنوطة بهما، ويتم تعيينهم وفقاً لتشريعات الموارد البشرية النافذة في الحكومة الاتحادية.

المادة (9)

الموارد المالية

تتكون الموارد المالية للوكالة من:-

1. الاعتمادات المالية السنوية المخصصة للوكالة في الميزانية العامة للدولة.
2. الهبات والتبرعات والمنح والوصايا والوقف التي تقدم للوكالة ويقبلها الرئيس.
3. أية موارد أخرى تحققها الوكالة من ممارسة اختصاصاتها.

المادة (10)

إدارة أموال الوكالة

تتم إدارة أموال الوكالة وتنظيم شؤونها المالية والمحاسبية وفقاً للتشريعات النافذة والأنظمة المعمول بها في الحكومة الاتحادية.

المادة (11)

السنة المالية

تبدأ السنة المالية للوكالة من أول يناير وتنتهي في الحادي والثلاثين من ديسمبر من كل سنة، على أن تبدأ السنة المالية الأولى للوكالة من تاريخ العمل بأحكام هذا المرسوم بقانون وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من ديسمبر من السنة التالية.

المادة (12)

التدقيق على الحسابات

1. تخضع الوكالة لرقابة ديوان المحاسبة، وعليها موافاته بكافة ما يطلبه من بيانات أو معلومات تخص أعمالها.
2. يجوز للوكالة التعاقد مع أحد مدققي الحسابات المرخص لهم في الدولة، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، للتدقيق على حسابات الوكالة وفقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها.

المادة (13)

أحكام عامة

1. تحل الوكالة محل الوزارة في كافة الحقوق والالتزامات والتشريعات المتعلقة بشؤون التعليم المبكر، بما في ذلك الحقوق والالتزامات الواردة في أية عقود أو اتفاقيات أو مذكرات تفاهم أبرمتها الوزارة في شؤون التعليم المبكر.
2. يُنقل بقرار من مجلس الوزراء إلى الوكالة موظفو الوحدات التنظيمية المعنية باختصاصات الوكالة لدى الوزارة، ممن يتقرر نقلهم بالتنسيق بين الوزارة والوكالة، وذلك بذات درجاتهم ورواتبهم الإجمالية والمزايا المقررة لهم عند صدور هذا المرسوم بقانون.
3. يُنقل بقرار يصدر عن مجلس الوزراء إلى الوكالة، كافة الأصول والاعتمادات والمخصصات والميزانيات المالية المقررة لشؤون التعليم المبكر لدى الوزارة.

المادة (14)

القرارات التنفيذية

لمجلس الوزراء إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون، وله في ذلك تكليف الوزارة أو أية جهة أخرى للقيام بممارسة الاختصاصات الواردة في هذا المرسوم بقانون إلى حين مزاوله الوكالة لكافة عملياتها التشغيلية.

المادة (15)

تفويض الاختصاصات وتعهيد المهام/ الخدمات

للكوالة، بعد موافقة مجلس الوزراء، تفويض بعض اختصاصاتها إلى أي جهة حكومية اتحادية أو محلية، كما يجوز للكوالة تعهيد بعض مهامها وخدماتها إلى أي جهة أخرى حكومية أو خاصة بعد موافقة مجلس الوزراء.

المادة (16)

الإلغاءات

1. يُلغى كل حكم يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا المرسوم بقانون.
2. يستمر العمل بالقرارات والأنظمة المتعلقة بشؤون التعليم المبكر الصادرة قبل سريان أحكام هذا المرسوم بقانون، لحين صدور القرارات والأنظمة التي تحل محلها وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون.

المادة (17)

نشر المرسوم بقانون والعمل به

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة - أبوظبي:

بتاريخ: 7 / ربيع الأول / 1444هـ

الموافق: 3 / أكتوبر / 2022م